اللائحة الطلابية من الإعداد إلى الإقرار
مزيد من الإقصاء والتهميش وغياب الشفافية

فريق عمل التقرير

الباحثين ببرنامج الحرية الأكاديمية: محمد ناجي ، محمد عبد السلام

وقام باعداد التعليق القانوني علي اللائحة، محامية البرنامج فاطمة سراج، وراجعه أحمد عزت مسئول الوحدة القانونية بالمؤسسة

مراجعة وتحرير خلود صابر المدير المساعد للمؤسسة،

في عددها الصادر يوم الخميس ١٠ يناير ٢٠١٣ تضمنت الجريدة الرسمية قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٣ بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات فيما يتعلق بالجانب الخاص باللائحة الطلابية، والتي أصبحت بعد نشرها بالجريدة الرسمية سارية في اليوم التالي للنشر.

وقد شهدت مرحلة إعداد وإقرار اللائحة الطلابية العديد من المشكلات والعقبات والتجاوزات، التي ربما تصل إلي فقدان اللائحة لشرعية مسار إعدادها وإقرارها.

ففي غضون المرحلة الأولي المتعلقة بتشكيل اتحاد طلاب مصر الذي استحوذ على أغلبيته طلاب الإخوان المسلمون، والذي وجهت له العديد من الاتهامات من قبل التيارات السياسية، بسبب الإقصاء والتهميش الذي تعرضون له في مسار إعداد اللائحة، والذي امتد على مدار عامين في ظل انقسام حاد بين الطلاب.

كما اتسمت مرحلة إقرار اللائحة الطلابية بدرجة عالية من غياب الشفافية، و الغموض، وغياب الرؤية وهو ما انعكس في عدد من المؤشرات، منها رفض إتاحة النسخة النهائية من مشروع اللائحة الطلابية للنقاش إلي أن تم نشرها في الجريدة الرسمية بعد إقرارها، كذلك لم يتم الإعلان عن مسار إقرار اللائحة، ومراحله، ودور كل جهة من الجهات الحكومية المعنية، (وزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات، ومجلس الوزراء، ورئيس الجمهورية) ووصل هذا الغموض وغياب الرؤية إلي ذروته في تناقض تصريحات المسئولين، والذي انتهي بصدور اللائحة بقرار من رئيس مجلس الوزراء في مخالفة واضحة للدستور والقانون.

وقد تابعت مؤسسة حرية الفكر والتعبير مسار إعداد اللائحة الطلابية، وكذا مسار إقرارها، إدراكا منها لأهمية تقييم هذا المسار الذي يعكس بدقة وضع النشاط الطلابي داخل الجامعات المصرية الآن، بالإضافة إلي الأهمية التي تحظي بها اللائحة الطلابية ذاتها باعتبارها أول لائحة طلابية بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، والتي كان من المنتظر أن تكون معبرة عن طموحات وأحلام عموم الطلاب، ومحافظة علي حقوقهم وحرياتهم.

ويتناول هذا التقرير أهم ملامح هذا المسار وأبرز محطاته، بداية من النقاشات الأولي حول اللائحة، مرورا بخطوات كتابتها، وإقراراها، وأخيرا نقدم تحليلا قانونيا لبنودها في ضوء تعزيزها أو انتهاكها للحريات والحقوق الطلابية، والتي تتبناها المؤسسة وتدافع عنها.

أولا: إعداد اللائحة الطلابية الجديدة

محاولتان .. وانقسام سياسي وطلابي حاد

لم تكن محاولة اتحاد طلاب مصر الحالي للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢م - والتي انتهت بإقرار اللائحة بقرار رئيس مجلس الوزراء الصادر في ١٠ يناير ٢٠١٣ - هي الأولى من نوعها لوضع لائحة طلابية جديدة، حيث يرجع تاريخ وضع اللائحة الطلابية الحالية إلى المحاولات الأولى التي بدأت عقب ثورة ٢٥ يناير مباشرة، بعد تشكيل الاتحاد العام لطلاب مصر، والذي اختار أولى مهامه إعداد لائحة طلابية جديدة، عوضا عن لائحة ١٩٧٩ المعدلة في ٢٠٠٧، ولم تكتمل المحاولة الأولى لوضع اللائحة نتيجة مجموعة من المعوقات، والتي سنعرض لها هنا باختصار، باعتبارها تشكل خلفية هامة لفهم خريطة الأطراف الطلابية الفاعلة في وضع اللائحة الطلابية.

محاولة أولى لم تكتمل

دشنت اتحادات طلاب الجامعات المصرية في أغسطس ٢٠١١م، اتحاد طلاب مصر[١]، بهدف توحيد القوى الطلابية، وتكوين جبهة ضغط طلابي واسع، وكان على رأس أولويات هذا الاتحاد وضع لائحة طلابية جديدة[٢]، لتخرج مسودة اللائحة بعد العديد من الاجتماعات بين أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد التي عقدت بدار الدفاع الجوي في منتصف أكتوبر ٢٠١١م، تخلل هذا الاجتماع، لقاءات بوزير التعليم العالي آنذاك الدكتور "معتز خورشيد"، واللواء "محمد العصار" أحد أعضاء المجلس العسكري الحاكم في هذا الوقت.

قوبلت هذه الخطوات - التي قام بها اتحاد طلاب مصر - برفض شديد من طلاب القوى السياسية التي تعمل داخل الجامعات، حيث أصدرت أكثر من ١٤ حركة طلابية بيانا مشتركا، استنكرت فيه الطريقة التي وضعت بها اللائحة الطلابية، والتي وصفها البيان بأنها تتم في الغرف المغلقة بعيدا عن أعين الطلاب، وأنها تفتقر للعلانية والشفافية اللازمين لمثل هذه المواقف، مما أثار الريبة والشك في نوايا من قاموا بالدعوة لمثل هذه الاجتماعات[٣]، كما دعا طلاب القوى السياسية إلى مظاهرة أمام القبة بجامعة القاهرة يوم ١٨ أكتوبر ٢٠١١م لرفض مشروع اللائحة، وذلك تزامنا مع المؤتمر الذي دعا له اتحاد الطلاب للإعلان عن اللائحة الطلابية، ولكن مع الضغط الطلابي قرر الاتحاد التراجع عن هذه الخطوة.

ونتيجة لهذا الضغط الطلابي على الاتحاد قرر الأخير دعوة طلاب القوى السياسية إلى أكثر من اجتماع للتشاور حول الآلية الأفضل لوضع لائحة طلابية جديدة، ولكن طلاب القوى السياسية وقتها انسحبوا من هذه الاجتماعات اعتراضاً منهم على ما أسموه "عصبوية اتحاد الطلاب"، وإصراره على الانفراد بكتابة اللائحة الطلابية دون مشاركتهم[٤].

وبعد انسحاب طلاب القوى السياسية من الاجتماعات المشتركة مع طلاب الاتحادات الطلابية، استمر اتحاد الطلاب في وضع اللائحة بنفس الطريقة، بعيدا عن أعين الطلاب، حتى فوجئ الجميع بأخبار الصحف تؤكد

[١] موقع الجامعة الألمانية، عن الاتفاق علي تكوين اتحاد طلاب مصر "بعد ٢٧ عام" .. اتحاد طلاب مصر يري النور خلال أيام"، ١٩ أغسطس ٢٠١١م http://www.gucinsider.com/index.php/666/the-student-union-of-the-egyptian-universities-creation-ar

[٢] شهادة الطالب شريف هانئ، عضو اتحاد طلاب جامعة القاهرة، خلال هذه الفترة، ٢١ أكتوبر ٢٠١٢م

[٣] موقع "البديل" عن البيان الذي أصدرته القوي السياسية، "١٥ حركة طلابية تقاطع مؤتمر اتحاد الطلاب لمناقشة اللائحة الجديدة .. وتنتقد مشاركة ممثلين من العسكري والأمن الوطني"، ١٧ أكتوبر ٢٠١١ FCwu٣http://bit.ly/p

[٤] شهادة أحد طلاب حزب التحالف الشعبي الإشتراكي، وممثله في اجتماعات اللائحة الطلابية يوم ٢١ أكتوبر ٢٠١٢م.

أن الدكتور "حسين خالد" - وزير التعليم العالي آنذاك - أعلن عن الانتهاء من لائحة طلابية جديدة، بعد التشاور مع الطلاب[٥]، وأنها اللائحة التي أعدها اتحاد الطلاب بنفسه.

جاءت اللائحة الطلابية مخيبة لآمال الطلاب، حيث لم يشاركوا في صياغتها وكذلك لم يستفتوا عليها، لإعلان موقفهم منها بالقبول أو بالرفض، ولكن جاءت بقرار من وزير التعليم العالي بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠١٢م، مما أثار موجة من الرفض والاستنكار، من معظم الاتحادات الطلابية، وطالب أكثر من ١٦ اتحاد جامعة بتأجيل الانتخابات لحين مناقشة اللائحة الطلابية بشكل موسع[٦]، وأعلنوا رفضهم لها ومقاطعتهم للانتخابات إذا أقرت اللائحة.[٧]

كذلك رفض معظم طلاب الحركات السياسية وضع اللائحة بهذه الطريقة الفوقية، التي لا تعبر عن الطلاب، وكان على رأس الرافضين طلاب الإخوان المسلمين[٨]، وطلاب الاشتراكيين الثوريين[٩]، وطلاب الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي[١٠]، وطلاب حزب التحالف الشعبي الاشتراكي[١١]، وغيرها من الحركات والقوى السياسية التي تعمل داخل الجامعة.

بعد كل هذا الرفض والضغط الطلابي على وزير التعليم العالي، اضطر الأخير للتراجع عن إقرار اللائحة الجديدة، وقرر في ١٥ مارس ٢٠١٢م الاستمرار بلائحة ٢٠٠٧م، وإجراء انتخابات طلابية جديدة بنفس شروط اللائحة القديمة، وذلك استجابة منه لتوصية لجنة التعليم والبحث العلمي بمجلس الشعب بإجراء الانتخابات الطلابية دون الانتظار لإقرار اللائحة الجديدة[١٢]، كما أن هذه التوصية كانت قد جاءت بعد تظاهر طلاب الإخوان المسلمين أمام الوزارة ومجلس الشعب، للمطالبة بسرعة إجراء الانتخابات دون انتظار الانتهاء من اللائحة الجديدة.[١٣]

<u>محاولة ثانية على خطى الأولى</u>

<u>إعداد مشروع اللائحة الطلابية .. وهيمنة طلاب التيار الاسلامي</u>

---

[٥] موقع "المصري اليوم" "إعلان اللائحة الطلابية الجديدة اليوم والترشح للانتخابات الأسبوع المقبل" ١٨ فبراير ٢٠١٢م، http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=328817&IssueID=2415

[٦] موقع "الأهرام الرقمي"، "الدعوة إلي انتخابات الجامعات مجمدة حتى اتفاق الطلاب علي لائحة"، ٢٧ فبراير ٢٠١٢م، http://digital.ahram.org.eg/Community.aspx?Serial=813353

[٧] موقع "اليوم السابع"، "أمين اتحاد جامعة القاهرة: محمد هيبة أمين شباب الحزب الوطني المنحل مازال يمارس نشاطه ..." ٢٦ فبراير ٢٠١٢م، http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=612052&

[٨] تصريح للمتحدث باسم إخوان جامعة القاهرة، بموقع "اليوم السابع"، ٢٦ فبراير ٢٠١٢م، المصدر السابق.

[٩] شهادة الطالب محمود نوار، أحد أعضاء الاشتراكيين الثوريين بجامعة حلوان، ٢١ فبراير ٢٠١٢م

[١٠] بيان بموقف الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي من اللائحة الطلابية علي موقع "فيس بوك"، ٢٣ فبراير ٢٠١٢م، http://on.fb.me/ByYSM١٠

[١١] شهادة أحد طلاب حزب التحالف الشعبي الإشتراكي وممثله في اجتماعات اللائحة الطلابية، ٢١ أكتوبر ٢٠١٢م، .

[١٢] موقع وزارة التعليم العالي، بيان إعلامي بخصوص إجراء الانتخابات الطلابية، ٢٧ مارس ٢٠١٢م، http://www.egy-mhe.gov.eg/detail_mar١٢.asp#e٣

[١٣] موقع اليوم السابع، طلاب الجامعات يتظاهرون أمام الوزراء للمطالبة بإجراء الانتخابات، بتاريخ ١٤ مارس ٢٠١٢م، http://www.youm٧.com/News.asp?NewsID=٦٢٦٢٢٧

قاطع طلاب القوي السياسية المختلفة في معظم جامعات مصر انتخابات اتحادات الطلاب الجديدة اعتراضا علي قرار الوزير بإجرائها وفقا للائحة ٢٠٠٧، وخاض طلاب الإخوان الانتخابات في كافة الكليات، بالإضافة إلي عدد من الطلاب المستقلين، والتي انتهت بحصول طلاب الإخوان المسلمين علي الأغلبية في معظم جامعات مصر، ومما ترتب عليه حصولهم علي أغلب مقاعد المكتب التنفيذي لاتحاد طلاب مصر[١٤]، والذي أدار بشكل ما عملية وضع اللائحة الطلابية الجديدة.

شكل اتحاد طلاب مصر لجنة مكونة من ٧ أعضاء برئاسة الطالب صهيب محمد، نائب رئيس اتحاد طلاب مصر، مهمتها إدارة عملية وضع اللائحة، وبالفعل استطاعت هذه اللجنة أن تنتهي من وضع النسخة الأولية للائحة الجديدة خلال فترة الأجازة الصيفية، وأعلن الاتحاد عن هذه النسخة خلال مؤتمره الذي نظمه بجامعة الإسكندرية في منتصف شهر أغسطس ٢٠١٢م.[١٥]

وفي هذه الأثناء بدء طلاب القوى السياسية الأخرى سلسلة من الاجتماعات لبحث الموقف من اللائحة، وكان طلاب حزب "مصر القوية" قد دعوا طلاب القوى السياسية بما فيهم طلاب الإخوان المسلمين، إلى اجتماع للنقاش حول اللائحة الطلابية الجديدة، بحضور ممثلين اتحاد طلاب مصر، وفي هذا الاجتماع طرح طلاب القوى السياسية ضرورة نقاش الآلية التي يجب أن توضع من خلالها اللائحة قبل النقاش حول مضمونها[١٦]، وأصر عدد من طلاب القوى السياسية في مقدمتهم طلاب الاشتراكيين الثوريين على ضرورة إجراء استفتاء طلابي على اللائحة قبل إقرارها، في الوقت الذي رفض اتحاد طلاب مصر هذا الاقتراح واعتبر أن إقرار اللائحة من حق الاتحاد المنتخب أساسا لهذا الغرض، حسب تعبيرهم، وأكد ممثلو الاتحاد أن إصرار القوى الطلابية علي هذا الاقتراح يعتبر تعد على دور الاتحاد ومهامه.[١٧]

وفي أواخر شهر أغسطس، خلال الاجتماع الخامس بين الاتحاد وطلاب القوي السياسية، قرر طلاب الاشتراكيين الثوريين الانسحاب، بسبب إصرار الاتحاد على رفض إجراء استفتاء طلابي على اللائحة، ولكن أصدرت القوي الأخرى المشاركة في الاجتماع بيانا مشتركا مع الاتحاد، اقترحوا فيه آلية جديدة لوضع اللائحة الطلابية، تضمنت الإشارة إلى أن الطلاب هم أصحاب الشرعية الأولى والأخيرة في إقرار لائحة تنظم أطر الحياة الجامعية، وتمثلت هذه الآلية في تنظيم مجموعة من ورش العمل لمناقشة اللائحة في كل جامعة تضمن مشاركة طلابية عالية، وتدار من قبل اتحاد طلاب مصر في الفترة من ٢ إلى ٦ سبتمبر ٢٠١٢م، وإنشاء غرفة عمليات مركزية لمتابعة سير ورش العمل في الجامعات المختلفة، على أن يتم عرض نسخة اللائحة المقترحة من اتحاد طلاب على رموز العمل الطلابي والمراكز الحقوقية، كما تضمن الاقتراح مشاركة طلاب مثلين للقوى السياسية في لجنة صياغة المقترح النهائي للائحة، وأخيرا عرض اللائحة للاستفتاء بين عموم الطلاب إذا تم الاعتراض عليها من قبل الجهات المعنية[١٨]، ووقع على هذا البيان

---

[١٤] يشكل المكتب التنفيذي لاتحاد طلاب مصر من ٧ طلاب، يتم انتخابهم ما بين مجلس الاتحاد والذي يتكون بدوره من الأمين والأمين المساعد لاتحاد طلاب كل جامعة من الجامعات الحكومية، وفقاً لشهادة شادي إبراهيم، أمين مساعد اتحاد جامعة عين شمس وعضو المكتب التنفيذي لاتحاد طلاب مصر

[١٥] شهادة الطالب إسلام عبد العزيز، رئيس اتحاد طلاب جامعة الإسكندرية، ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢م.

[١٦] شهادة أسامة أحمد، ممثل طلاب الإشتراكيين الثوريين في الاجتماعات التنسيقية مع اتحاد طلاب مصر، ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢م.

[١٧] المصدر السابق.

[١٨] البيان المشترك لطلاب القوي السياسية واتحاد طلاب مصر بخصوص آلية إقرار اللائحة، ٣١ أغسطس ٢٠١٢م.http://www.facebook.com/photo.php?fbid=٤٥٩٠٤٩٨٦٧٤٦١٠٦٤&set=a.٢٠٣٧٧٠٤٤٩٦٥٥٦٧٥.٥٤٤٥٥.٢٠٣٧٥٨٨٧٦٣٢٣٤٩٩&type=١&theater

بالإضافة إلى اتحاد طلاب مصر، طلاب الإخوان المسلمين، طلاب الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، طلاب ٦ إبريل، طلاب حزب الوسط، طلاب مصر القوية، طلاب حزب النور، طلاب التيار المصري، طلاب حزب الدستور[١٩]، ومن الجدير بالذكر أن اتحاد طلاب مصر لم يلتزم بهذه الآلية، وخصوصا فيما يتعلق بتنظيم الورش الطلابية في الجامعات بشكل مفتوح ومعلن، وهو ما أدى إلى فشل مبادرة التنسيق بين الاتحاد وطلاب القوى السياسية اللذين أصدروا بيانا[٢٠] أكدوا فيه على رفضهم القاطع لأية محاولة تهدف إلى فرض لائحة طلابية جديدة، ما لم يتم إشراك الطلاب بشكل حقيقي في صياغتها وإقرارها عبر آليات ديمقراطية وشفافة، بالإضافة إلى تأكيد رفضهم إجراء الانتخابات الطلابية القادمة على أساس لائحة ٢٠٠٧".[٢١]

تبنت حركة ٩ مارس لاستقلال الجامعات مبادرة هدفت إلى عودة الحوار بين طلاب القوى السياسية والاتحاد، والخروج بتوافق حول اللائحة، وبالفعل تم عقد اجتماعين مشتركين لطلاب القوى السياسية واتحاد طلاب مصر، بحضور ممثلين من حركة ٩ مارس، وبعد كثير من الجدل حول آلية إقرار وإصدار اللائحة فشلت الاجتماعات في الخروج باتفاق واضح ومرض للطرفين، وكان الجدل أساسا حول إصرار القوى السياسية على الاستفتاء الطلابي، ورغبتهم في توسيع اللجنة المختصة بتجميع اقتراحات الطلاب وتوسيع القاعدة التصويتية التي تقر اللائحة في صورتها الأخيرة، لتشمل أمين وأمين مساعد اتحاد كل كلية[٢٢]، وهو ما لم يقابل بالمرونة المطلوبة من ممثلي اتحاد طلاب مصر.

بعدها قرر كل الطرف العمل منفردا، وانقطعت أخبار اللائحة خلال هذه الفترة، إلى أن أعلن المكتب التنفيذي لاتحاد طلاب مصر أن الاتحاد أقر النسخة النهائية من اللائحة الطلابية في اجتماعه بمركز إعداد القادة بحلوان يوم ١٢ أكتوبر ٢٠١٢م، كما أعلن أن الاتحاد قرر إجراء استفتاء على اللائحة الطلابية في جميع جامعات مصر خلال يومي الأربعاء والخميس ١٧ و١٨ أكتوبر ٢٠١٢م[٢٣]، وعلى إثر هذا الإعلان تباينت تصريحات أعضاء المكتب التنفيذي أنفسهم، حيث صرح "أحمد عمر" - رئيس اتحاد طلاب مصر - أن ما سوف يجري يومي الأربعاء والخميس ليس إلا استطلاع لرأي الطلاب في اللائحة ونتيجته غير ملزمة[٢٤]، وفي الوقت نفسه أكد "صهيب محمد" نائب رئيس الاتحاد، و"شادي إبراهيم" عضو المكتب التنفيذي للاتحاد، أن نتيجة الاستفتاء ستكون ملزمة في عملية إقرار اللائحة.

وبالرغم من إعلان موعد الاستفتاء إلا أنه لم يعلن رسميا نتيجة أي استفتاء بأي من الجامعات، ولم يوثق كذلك لأية فاعليات في هذا السياق، في حين أن رئيس الاتحاد أعلن أن الاستفتاء كان قد تم بأربعة جامعات إقليمية،

---

[١٩] المصدر السابق.

[٢٠] وقع علي هذا البيان طلاب الاشتراكيين الثوريين، طلاب الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، طلاب حزب التيارالمصري، طلاب حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، طلاب حركة تحرير، طلاب حركة مقاومة، طلاب حركة كفاية.

[٢١] نص بيان الحركات الطلابية تحت عنوان "يا طلاب مصر اتحدوا" بتاريخ ١٢ سبتمبر ٢٠١٢م http://revsoc.me/students/ytlb-msr-thdw

[٢٢] تقدم طلاب القوي السياسية باقتراح يتضمن أن يكون للأمين والأمين المساعد لاتحاد كل كلية حق التصويت علي المقترح النهائي، وهو ما قوبل بالرفض من اتحاد طلاب مصر، وأصروا علي أن يقتصر علي أمين وأمين مساعد كل جامعة، بدعوي أن اتحادات الكليات تحتوي علي عدد كبير من الطلاب "الفلول " اللذين يرتبطون بعلاقات بأمن الدولة بالجامعة من قبل الثورة.

[٢٣] اليوم السابع، اتحاد طلاب مصر يجري استفتاء علي اللائحة الطلابية يومي الأربعاء والخميس القادمين، بتاريخ ١٥ أكتوبر ٢٠١٢م، http://www١.youm٧.com/News.asp?NewsID=٨١٧٠٨٩&

[٢٤] البديل. مفاجأة .. رئيس اتحاد طلاب مصر الإخواني: لن نجري استفتاء علي اللائحة ولكنه استطلاع رأي نتيجته غير ملزمة، ١٦ أكتوبر ٢٠١٢م، http://elbadil.com/egypt-news/٢٠١٢/١٠/١٦/٦٦١٨٣

وهي "جامعة جنوب الوادي، ودمنهور، ودمياط" دون أن تبلغ نتائجه للمجلس الأعلى للجامعات الذي عقد بدوره اجتماع في اليوم نفسه – الخميس الموافق ١٨ أكتوبر، بغرض مناقشة مشروع اللائحة المقدم من الاتحاد، والموافقه عليه ورفعه لمجلس الوزراء.

وقد صرح المستشار القانوني للمجلس الأعلى للجامعات أن اللائحة قد أقرت بالفعل في اجتماع الخميس بعد إضافة بعض المواد على النسخة النهائية المقدمة من اتحاد طلاب مصر وتعديل أخرى[٢٥]، وذلك دون أن يتم الإعلان عن المواد التي عدلت أو أضيفت وذلك حتى تم نشر اللائحة بصورتها النهائية في الجريدة الرسمية يوم الأربعاء ١٦ يناير.

موافقة المجلس الأعلى للجامعات على مشروع اللائحة الطلابية الجديدة رغم الانقسام الحاد حولها

عكس إعلان المجلس الأعلى للجامعات المفاجئ عن موافقته على اللائحة الطلابية الجديدة في اجتماعه الخميس ١٨ أكتوبر٢٠١٢ السياسة العامة نفسها التي شهدتها الجامعات المصرية منذ بداية العام الدراسي الحالي ٢٠١٢/٢٠١٣، من تخبط وغموض وعدم شفافية، حيث لم ينشر المجلس نص اللائحة التي وافق عليها، ولا المسودة التي قدمت له من اتحاد طلاب مصر، كما أنه لم يعلن عن التعديلات التي أدخلها على مسودة اللائحة، واكتفى بالإعلان عن قيامه بتعديل بعض المواد، كما أنه تجاهل حالة الاستقطاب الحاد التي تشهدها الجامعات المصرية حول اللائحة الطلابية، والتي تضمنت تباين شديد في المواقف والآراء بين طلاب الإخوان المسلمين واتحاد طلاب مصر من جهة، والحركات الطلابية وطلاب الاتحادات المستقلين من جهة أخرى، واستمرت الاتهامات المتبادلة بين الطرفين، وزاد على ذلك توجيه انتقادات حادة لدور وزير التعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات في الموافقة على اللائحة الجديدة، دون تنظيم استفتاء يمنح الشرعية للائحة الجديدة من خلال موافقة أغلبية الطلاب عليها.

وعقب قرار المجلس الأعلى للجامعات بالموافقة على اللائحة عبرت عدد من الحركات الطلابية وعدد من الاتحادات طلابية في مختلف الجامعات عن رفضها للائحة الجديدة، وتضمنت الفاعليات التي نظمتها القوى الطلابية الرافضة للائحة إصدار البيانات والتصريحات الصحفية، وتنظيم معارض وحملات وسلاسل بشرية، ووقفات احتجاجية تندد باللائحة وبخطورتها على الحقوق والحريات الطلابية، وذلك في عدد من الجامعات الحكومية التي شملت جامعات القاهرة وعين شمس وحلوان والإسكندرية وأسيوط وغيرها من الجامعات الأخرى، بينما أعلن طلاب الإخوان المسلمين وطلاب حزب النور وطلاب حزب البناء والتنمية وطلاب حركة ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر) تأييدهم لإقرار اللائحة الطلابية.

[٢٥] تصريح المستشار صبري السنوسي، المستشار القانوني للمجلس الأعلى للجامعات، في حلقة الأحد ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢م من برنامج بلدنا بالمصري.

موقف الحركات والاتحادات الطلابية المعارضين للائحة الطلابية الجديدة واتهامات بسيطرة طلاب الإخوان المسلمين على مسار إعداد اللائحة

حضر ممثلو الاتحادات والحركات الطلابية المعارضة للائحة الطلابية الجديدة اجتماعا في جامعة عين شمس في ٢٠ أكتوبر ٢٠١٢، وتضمن الحضور عدد من الاتحادات الطلابية جاء في مقدمتها اتحادات طلاب جامعات عين شمس، و القاهرة، وحلوان، و أسيوط، وعدد من كليات جامعة الاسكندرية، كما تضامن معهم من الجامعات غير الحكومية الجامعة الأمريكية، والبريطانية، والروسية، وجامعة النيل، ومصر الدولية، والألمانية، ومن الحركات السياسية: ممثلين لحركة طلاب الحرية، وحركة أحرار، والتيار الشعبي المصري، وحركة شباب ٦ إبريل (الجبهة الديمقراطية)، ومن الطلاب الممثلين للأحزاب السياسية طلاب حزب الدستور، و العدل، والتحالف الشعبي الاشتراكي، والمصريين الأحرار. وبلور الطلاب في اجتماعهم موقفا رافضا لقرار المجلس الأعلى للجامعات باقرار اللائحة، دون التوافق عليها، ودون مشاركة طلابية حقيقية.[٢٦]

وأضاف بيان الحركات السياسية والاتحادات الطلابية الرافضة للائحة أن اللائحة مُررت دون أن يعلموا شيئا عنها، بل أسوأ من ذلكمُررت رغماً عنهم. وهذا يعني أن هناك "فصيلا سياسيا بعينه - على حد تعبير البيان- رأى في نفسه أنه يعلم مصلحة الطلاب أكثر منهم، فقرر أن يسيطر على مصائر جميع طلاب مصر دون مبرر يُذكر".

وبلورت الحركات والاتحادات الطلابية من خلال البيان موقفها في عدة نقاط، يأتي على رأسها الرفض التام لإقرار اللائحة، أو أية لائحة أخرى تُقدَّم دون توافق حقيقي بين مختلف القوى الطلابية، ودون استفتاء طلابي عليها يكون فيه للطلاب الكلمة الأولى والأخيرة، وحق تقرير الرفض أو القبول، بالإضافة إلى عدم الاعتراف بكيان "اتحاد طلاب مصر"، واستنكار موقف وزير التعليم العالي بقبول التعامل مع اتحاد طلاب مصر دون سواه، واعتبر الطلاب موقف وزير التعليم العالي يوحي بشبهة التآمر على طلاب مصر؛ لتحقيق منافع سياسية لفصيل بعينه.[٢٧]

اتفقت الحركات والاتحادات الطلابية المعارضة للائحة الجديدة على عدة معايير وشروط أساسية لصياغة اللائحة الطلابية، وهي:

١) الشفافية الكاملة في إجراءات مناقشة اللائحة وعرضها على الطلاب أولا بأول لإبداء الرأي.
٢) مشاركة كافة القوى الطلابية في المناقشات دون إقصاء أو تمييز ودون هيمنة فصيل بعينه عليها.
٣) اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتحقيق توعية حقيقية شاملة للطلاب بقضية اللائحة بما يحفظ حقوقهم ويمنع تكرار مهزلة وضع اللوائح داخل الغرف المغلقة.

[٢٦] موقع الوطن، اجتماع مشترك بين أمناء الاتحادات الطلابية لإصدار بيان بشأن اللائحة الجديدة، ٢٠ أكتوبر ٢٠١٢م، http://www.elwatannews.com/news/details/64784

[٢٧] موقع الدستور الأصلى، عاصفة اللائحة الطلابية تضرب الجامعات، ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢م، http://dostorasly.com/news/view.aspx?cdate=22102012&id=32b0dd5a-803f-4e68-99a0-82984c4e71a8

٤) عدم إقرار أية لائحة طلابية مقترحة دون استفتاء طلابي حقيقي ملزم النتيجة.[٢٨]

وكانت الاتحادات والحركات الطلابية في جامعات وكليات عديدة قد بادرت بإصدار بيانات صحفية تعبر عن رؤيتها ورفضها لإقرار اللائحة الجديدة. ولم تقتصر ردود الفعل الطلابية الرافضة للائحة الجديدة على الاجتماعات والمؤتمرات والبيانات الصحفية فقط، بل امتدت في كثير من الجامعات إلى تنظيم وقفات احتجاجية وسلاسل بشرية، ومن أبرز الجامعات التي شهدت فاعليات احتجاجية جامعات عين شمس[٢٩]، وحلوان[٣٠]، والإسكندرية[٣١]، بالإضافة لوقفات احتجاجية أمام وزراة التعليم العالي تندد بموافقة الوزارة على اللائحة، وتدعو لوقف خطوات إقراراها.[٣٢]

وفي حين كان هذه موقف القوى السياسية الرافضة للائحة الطلابية وطريقة إقرارها، أعلن اتحاد طلاب مصر تأيده الكامل لخطوات الحكومة بشأن إقرار اللائحة، كما أعلن طلاب الإخوان المسلمين دعهم لمشروع اللائحة، وانضم إليهم طلاب حزب النور، وطلاب حزب البناء والتنمية، وطلاب ٦ إبريل (جبهة أحمد ماهر) [٣٣] والتي أعلنت تحفظها على طريقة إقرار اللائحة الطلابية وعدم إجراء استفتاء عليها، ولكنها رأت أنه من الأفضل تجاوز هذه التحفظات. [٣٤]

مراحل إقرار اللائحة الطلابية

دور وزارة التعليم العالي ومجلس الوزراء: تخبط وانعدام للشفافية

في ٢٧ أكتوبر ٢٠١٢ أكد وزير التعليم العالي "مصطفى مسعد" على إقرار اللائحة الطلابية خلال أيام من تاريخه، بعد عرضها على رئيس الجمهورية[٣٥]، إلا أن الوزير سرعان ما تراجع عما أعلنه، وقال - في

---

[٢٨] راجع موقع الوطن، ممثلو الاتحادات والحركات يحذرون الأعلى للجامعات من تفعيل اللائحة الجديدة دون استفتاء، ، ٢١ أكتوبر ٢٠١٢م، http://www.elwatannews.com/news/details/65142

[٢٩] راجع موقع الشروق، ٥ اتحادات طلابية تهدد بالاعتصام أمام التعليم العالى بسبب اللائحة الجديدة، ٢١ أكتوبر ٢٠١٢م، http://shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=21102012&id=c22b3efa-d3f3-44a3-b8ea-72cbb51adefc

[٣٠] راجع موقع المصرى اليوم، مظاهرات ومعرض فنى بجامعة حلوان لإعلان رفض اللائحة الطلابية دون استفتاء، ٢٠ أكتوبر ٢٠١٢م، http://www.almasryalyoum.com/node/1189376

[٣١] راجع موقع الشروق، وقفة احتجاجية بجامعة الاسكندرية ضد اللائحة الطلابية، ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢م، http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=22102012&id=1615e7df-f839-4b23-a47f-1bae596e12a9

[٣٢] موقع المرصد الطلابى، بالفيديو :وقفة طلابية أمام وزارة التعليم العالى احتجاجا على إقرار اللائحة الطلابية الجديدة، ٢٣ أكتوبر ٢٠١٢م، http://marsd.afteegypt.org/breaking_news/2012/10/23/1435

[٣٣] برنامج بلدنا بالمصرى، غضب الطلاب ومصير اللائحة، مداخلة الطالب صهيب محمد نائب رئيس اتحاد طلاب مصر، ٢١ أكتوبر ٢٠١٢م، http://www.youtube.com/watch?v=3BrUQRUx6Po

[٣٤] برنامج بلدنا بالمصرى، غضب الطلاب ومصير اللائحة الجديدة، مداخلة الطالب عماد عبد الحميد مسئول طلاب ٦ أبريل، ٢١ أكتوبر ٢٠١٢م، http://www.youtube.com/watch?v=3BrUQRUx6Po

[٣٥] الوطن، وزير التعليم العالى فى حوار مع الوطن: اعترف بصعوبة المرحلة.. وخطة للنهوض بالعملية التعليمية، العدد:١٨٢، ٢٧ أكتوبر ٢٠١٢م.

تصريح صحفي آخر في ٢٩ أكتوبر- إنه سيتم دعوة أمناء اتحادات طلاب الجامعات ومساعديهم لمناقشة اللائحة الطلابية للمرة الأخيرة قبل إقرارها، وأرجع دعوته الجديدة إلى استشعاره وجود خلاف بين الطلاب حول بعض بنود اللائحة، على أن يخرج لقائه مع أمناء الاتحادات بصيغة توافقية قبل استكمال إجراءات إقرار اللائحة ورفعها إلى مجلس الوزراء تمهيدًا لإصدار قرار جمهوري بشأنها.[٣٦]

تقرر عقد اجتماع بين وزير التعليم العالي وأمناء الاتحادات الطلابية وأعضاء المكتب التنفيذي لاتحاد طلاب مصر السبت ٣ نوفمبر ٢٠١٢، في ظل إعلان طلاب الحركات السياسية استيائهم على عدم دعوتهم للاجتماع، بينما أعلن اتحاد طلاب مصر تخوفه من تأجيل إقرار اللائحة، معتبرًا أن هذا سوف يتسبب في أزمة مشابهة لما حدث العام الدراسي السابق، مؤكدًا قبوله لتأجيل إقرار اللائحة لمدة أسبوع واحد فقط، حتى يتم الموافقة عليها بقرار جمهوري.[٣٧]

وأكدت الاتحادات المعارضة للائحة الجديدة أنها لا تعلم شيئا عن نسخة اللائحة التي وافقت عليها الوزارة والمقرر عرضها في الاجتماع، كما أعلنوا أن هناك اختلافات جوهرية بين اللائحة التي أرسلت لجامعة القاهرة عن تلك التي أرسلت لجامعة عين شمس، من حيث الشكل والمضمون، ولم ترسل لجامعة حلوان نسخة منها من الأساس، بالإضافة إلى خلو النسخة التي اطلعوا عليها من أي توقيع رسمي.[٣٨]

عُقد بالفعل لقاء الوزير مع ممثلي الاتحادات الطلابية في مساء الأحد ٤ نوفمبر ٢٠١٢، بمشاركة أعضاء المكتب التنفيذي لاتحاد طلاب مصر، بمقر وزارة التعليم العالي، حيث تم عرض مشروع اللائحة الطلابية في صورتها النهائية؛ وذلك بعد التعديلات التي أدخلها المجلس الأعلى للجامعات على مشروع اللائحة [٣٩] المقدم من اتحاد طلاب مصر، وأكد وزير التعليم العالي لأمناء اتحادات الجامعات، أنه سيتم إرسال اللائحة الطلابية الجديدة إلى مجلس الوزراء الاثنين ٥ نوفمبر ٢٠١٢، تمهيدًا لإقرارها في اجتماع الأربعاء ٧ نوفمبر.

وأشار بيان وزارة التعليم العالى إلى أنه من المنتظر صدور قرار وزارى باعتماد اللائحة الطلابية قبل إرسالها لمجلس الوزراء،[٤٠] كما أكد الوزير في تصريح صحفى أن اللائحة الطلابية أخذت قدرا كبيرا من التوافق، والوزارة في انتظار اقرارها، ومن ثم اجراء انتخابات اتحاد الطلاب الجديد في ظلها. [٤١]

---

[٣٦]موقع الأهرام المسائى، خلافات الطلاب تؤجل صدور اللائحة مجددا، ٢٩ أكتوبر ٢٠١٢م، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1078239&eid=6685

[٣٧]تصريح شادى ابراهيم، عضو المكتب التنفيذى لاتحاد طلاب مصر، لموقع التحرير، وزير التعليم العالى يدعو المعترضين على اللائحة الطلابية الجديدة إلى اجتماع السبت، ٣٠ أكتوبر ٢٠١٢م، http://bit.ly/Sr٤ZHw

[٣٨]موقع الوطن، المعترضون على اللائحة الطلابية يعقدون مؤتمرا صحفيا بجامعة القاهرة، ٣-١١-٢٠١٢ http://www.elwatannews.com/news/details/70735

[٣٩]موقع اخوان اون لاين، الاتحادات الطلابية تناقش اللائحة النهائية مع "التعليم العالي"، ٥ نوفمبر ٢٠١٢م، http://www.ikhwanonline.com/new/Article.aspx?SecID=304&ArtID=127495

[٤٠]موقع اليوم السابع، "التعليم العالى" تنتظر اعتماد الوزير للائحة الطلابية لإرسالها لـ"الوزراء"، ٥ نوفمبر ٢٠١٢م، http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=836761&SecID=97

[٤١]تصريح وزير التعليم العالى لشبكة رصد، وزير التعليم العالى: اللائحة الطلابية تحمل قدر كبير من التوافق، ٥ نوفمبر ٢٠١٢م، http://www.rassd.com/15-45064.htm

لم يستطع لقاء الوزير إنهاء حالة الجدل والتصريحات المتبادلة بين اتحاد طلاب مصر والاتحادات المعارضة للائحة الجديدة، حيث اكد أمناء الاتحادات المعارضة بعد اجتماع الوزير أن اللائحة الجديدة بها ٧ مواد لم يطلعوا عليها من قبل ولم تعرض على مجالس اتحادات الجامعات،[٤٢] بينما نفى اتحاد طلاب مصر إضافة مواد جديدة للائحة الطلابية، واكد أنه لم يتم إدخال تعديلات إلا فى بعض الصياغات اللفظية والمواد القانونية التى لا تغير من مضمون اللائحة ولا تمس حقوق الطلاب.[٤٣]

وفي ٢ ديسمبر ٢٠١٢، طالب مجلس الوزراء، وزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات بإجراء تعديلات على مشروع اللائحة الطلابية الجديدة، تتضمن ضرورة وجود ممثلين عن الجامعات والمعاهد الخاصة وجامعة الأزهر في مجلس اتحاد طلاب مصر، على أن تعقب هذه التعديلات رفع اللائحة لرئيس الجمهورية لاعتمادها[٤٤]، وهو ما أثار عدد من التساؤلات حول المسار الذي يتخذه إقرار اللائحة مرة أخرى.

مجلس الوزراء

إقرار اللائحة، ثم سحبها، ثم إقرارها مرة أخرى

في ٦ يناير ٢٠١٣، أعلن وزير التعليم العالي "مصطفى مسعد" أن اللائحة الطلابية الجديدة قاربت على الاعتماد، ومن المنتظر أن يتم إجراء انتخابات الاتحادات الطلابية عقب إجازة نصف العام الدراسي، في

[٤٢] تصريح امين اتحاد جامعة عين شمس محمود شطا لموقع اليوم السابع، أمين اتحاد "عين شمس"يقرر تجميد نشاطه اعتراضاً على اللائحة، ٥-١١-٢٠١٢ http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=836738&SecID=97&IssueID=0

[٤٣] تصريح عضو المكتب التنفيذى لاتحاد طلاب مصر، شادى ابراهيم، لموقع مصراوى، إقرار اللائحة الطلابية الاثنين.. وبعض الاتحادات الجامعية تواصل احتجاجها، ٥-١١-٢٠١٢ http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2012/november/5/5424357.aspx

[٤٤] المصرى اليوم، الحكومة تطالب «التعليم العالي» بتعديل اللائحة الطلابية قبل رفعها لمرسي، ٢ – ١٢ - ٢٠١٢ http://www.almasryalyoum.com/node/1283351

إطار من الديمقراطية والحيادية التامة بين جميع الطلاب المتنافسين.[٤٥] كما أكد أن مجلس الوزراء أرسل اللائحة للرئيس "محمد مرسي" لإقرارها خلال أيام قليلة.[٤٦]

إلا أن وزير التعليم العالي نفسه أعلن في ١٠ يناير ٢٠١٣ أنه تم اعتماد اللائحة الطلابية الجديدة من قبل رئيس مجلس الوزراء الدكتور "هشام قنديل" خلال اجتماع مجلس الوزراء في ٩ يناير ٢٠١٣، حيث تصبح اللائحة سارية وفقا لما جاء في الدستور الجديد، بأحقية مجلس الوزراء إقرار اللوائح التنفيذية للقوانين.[٤٧]

ورغم صدور بيان رسمي من وزير التعليم العالي يفيد باعتماد اللائحة الطلابية، إلا أن حكومة الدكتور هشام قنديل عادت بعد يوم واحد من إقرار اللائحة للتراجع عن إقرارها.[٤٨] حيث أكدت بوجود خطأ قانوني، حيث ينص قانون تنظيم الجامعات علي ضرورة قيام رئيس الجمهورية بإقرار اللائحة الطلابية، وأكد وزير التعليم العالي أن مجلس الوزراء قد قرر رفع اللائحة إلى الرئيس محمد مرسي لإقرارها، تداركا للخطأ في فهم مواد الدستور وجوانبها القانونية[٤٩]، كما أعلن مجلس الوزراء أن الرئيس مرسي سوف يقر اللائحة الطلابية في خلال أيام.

في ١٦ يناير ٢٠١٣، نُشر بالعدد الثاني من الجريدة الرسمية، قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٣ الصادر في ١٠ يناير ٢٠١٣ [٥٠] بإقرار مشروع اللائحة الطلابية المقدم من اتحاد طلاب مصر، وذلك دون انتظار إقرار رئيس الجمهورية لها.

قراءة قانونية في مواد اللائحة الطلابية الجديدة

لائحة تعيد إشكاليات قانونية إقرارها ومضمونها

علي مدار عام ونصف جرت مناقشات واجتماعات حول مقترح اللائحة الطلابية التي تنظم العمل الطلابي, ودور وصلاحيات اتحاد الطلاب داخل الحرم الجامعي, نتج عن هذه المناقشات - التي عرضناها في الأجزاء السابقة - مسودة لائحة قامت المؤسسة بالتعليق عليها، من حيث إشكاليات إقرارها قانونا حين صدر في غضون شهر فبراير ٢٠١٢ قرار بإصدارها من قبل وزير التعليم العالي حمل رقم ٤٥١ بتاريخ ١٨فبراير٢٠١٢, وقد قامت المؤسسة بإقامة دعوى قضائية رقم ٢٤٤٢٨ لسنة ٦٦

[٤٥] الوطن، وزيرالتعليم العالى: انتخابات الاتحادات الطلابية عقب إجازة نصف العام الدراسي، ــ ٦ يناير ٢٠١٣م، ، http://www.elwatannews.com/news/details/109272
[٤٦] المصرى اليوم، وزير التعليم العالى: الرئيس يقر اللائحة خلال أيام، العدد: ٣١٣٠، ٧ يناير ٢٠١٣م، http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=366496
[٤٧] الوطن، وزير التعليم العالى: اعتماد اللائحة الجديدة للاتحادات الطلابية، ١٠ يناير ٢٠١٣م، http://www.elwatannews.com/news/details/111135
[٤٨] المصرى اليوم، "قنديل" يتراجع عن إقرار اللائحة الطلابية ويرفعها للرئيس السبت، ١١ يناير ٢٠١٣م، http://www.almasryalyoum.com/node/1377866
[٤٩] المصرى اليوم، "قنديل" يتراجع عن إقرار اللائحة الطلابية ويرفعها للرئيس السبت، ١١ يناير ٢٠١٣م، http://www.almasryalyoum.com/node/1377866
[٥٠] مادة (٣٣٤) مكرر، الباب الثامن من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥

ق طعناً على ذلكالقرار، استناداً إلى عدم اختصاص وزير التعليم العالي بإصدار قرار باللائحة الطلابية الجديدة لعدم امتلاكه لسلطة التشريع, ثم فوجئنا مرة أخرى بالتصميم على إقرار اللائحة بطريق غير قانوني وممن لا يملك الاختصاص بإصدارها وهو رئيس مجلس الوزراء الذي أصدر القرار رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٣ المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٠يناير ٢٠١٣, بتعديل نصوص اللائحة الطلابية ضاربا عرض الحائط بنص المادة ١٦٢ من الدستور التي لا تجيز له تعديل اللوائح التنفيذية للقوانين إذا كان القانون ذاته يمنح هذا الاختصاص لسلطة أخرى، وهو الحال بالنسبة للائحة الطلابية التي هي جزء من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات، حيث ينص القانون الأخير في مادته رقم ١٩٦ على أن تصدر اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات بقرار من رئيس الجمهورية بناءً على عرض وزير التعليم العالي وبعد موافقة المجلس الأعلى للجامعات، وهو ما يعني أن رئيس الوزراء اغتصب سلطة رئيس الجمهورية بالمخالفة للقانون والدستور.

بعد صدور قرار رئيس الوزراء سالف البيان، قررت مؤسسة حرية الفكر والتعبير الطعن عليه أمام محكمة القضاء الإداري والدفع بعدم دستوريته بناء على ما ذكرناه من أسباب، بالإضافة إلى العيوب الموضوعية التي تضمنتها نصوص اللائحة ذاتها والتي تهدر العديد من الحقوق والحريات الطلابية.

أولا: سلبيات اللائحة الطلابية

١- قيود علي حق الطلاب في التنظيم

تنص المادة "٣١٨" من اللائحة الطلابية الجديدة على أن "الاتحادات الطلابية هي التنظيمات الشرعية التي تعبر عن آراء الطلاب وطموحاتهم ... ويمارسون من خلالها كافة الأنشطة الطلابية ..." وينطوي نص هذه المادة على مشكلتين رئيسيتين؛ أولهما، وصف الاتحادات الطلابية، دون غيرها، بأنها التنظيمات "الشرعية"، مما يعني ضمنياً نزع صفة الشرعية عن أي تنظيمات أخرى، وهو ما يعتبر تعدياً على حق الطلاب في تنظيم أنفسهم داخل كيانات تعبر عنهم بالشكل الذي يرتضونه ومن خلال الإطار الذي يختارونه دون وصاية، سواء كان ذلك من خلال الاتحاد أو خارجه. أما المشكلة الثانية؛ فتتمثل في النص على أن الطلاب يمارسون كافة أنشطتهم من خلال الاتحاد، أي أن هذه المادة قصرت ممارسة الطلاب لأنشطتهم على الاتحاد الطلابي، وبالتالي يحظر عليهم ممارسة أي أنشطة خارجه، وبالربط بين هذا النص والمادة "٣٣١" من نفس اللائحة والتي تجيز لثلثي الاتحاد وقف أي نشاط طلابي بحجة فضفاضة وهي "مخالفته لأهداف الاتحاد"، نجد أن هناك رغبة حقيقية من واضعي اللائحة للسيطرة على كافة الأنشطة الطلابية والتضييق عليها ومنعها إذا اقتضى الأمر

٢ - رقابة طلابية على الأنشطة

وضعت اللائحة الطلابية الجديدة مادة تعتبر إنذار خطير على حرية إقامة الأنشطة الطلابية من قبل الطلا, حيث نصت المادة (٣٣١) "يجب إخطار مجلس اتحاد الطلاب بأي نشاط طلابي قبل إقامته بمدة لا تقل عن ٣ أيام للتنسيق مع الأنشطة الأخرى, يجوز لمجلس الاتحاد بأغلبية الثلثين رفض إقامة أي نشاط في حالة مخالفته لأهداف الاتحاد المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية ويتم إبلاغ وكيل الكلية أو المعهد أو نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب (بحسب الأحوال) لاتخاذ ما يلزم

لإيقاف النشاط", وهو ما يجعل للاتحاد صفة رقابية علي جميع الأنشطة التي تقام داخل الحرم الجامعي, ودون أن يكون هناك معاير واضحة لإيقاف أي نشاط، غير أنه في حالة مخالفته لأهداف الاتحاد تلك الأهداف التي تحمل كثير من العبارات المطاطية وكثير من التأويل التي تجعل تفسيرها على حسب التيار السياسي المسيطر على الاتحادات, وهو ما ينذر بقيام الاتحادات بفرض كثير من القيود علي ممارسة الطلاب في إقامة الأنشطة الطلابية, وهي المادة التي تحذر المؤسسة من تضمنها في اللائحة الطلابية الجديدة.

٣- حرمان طلاب التعليم المفتوح والدراسات العليا والوافدين من تمثيلهم في الاتحادات

مازالت إشكالية حرمان فئة من الطلاب من حق الترشيح والانتخاب قائمة في اللائحة الطلابية الجديدة, وهم طلاب التعليم المفتوح والدراسات العليا والوافدين في نص المادة (٣١٩) التي نصت على أن "لطلاب التعليم المفتوح والدراسات العليا والوافدين المسددين لرسوم الاتحاد الحق في ممارسة كافة أنشطة الاتحاد دون أن يكون لهم حق الانتخاب أو التقدم للترشيح", وهو ما يعني حرمان أكبر فئة طلابية من التمثيل والتنظيم في كيانات تعبر مصالحهم, كما أن النص المادة لم يوضح ما إذا كان من حق طلاب الانتساب الترشح والانتخاب من عدمه.

٤-اختيار مستشارين لكل لجنة من لجان الاتحادات

نصت مواد اللائحة على اختيار مستشارين لكل لجنة من لجان الاتحادات بدأ من لجان اتحاد طلاب مصر واتحادات الجامعات انتهاء إلى اتحادات الكليات ومن هذه المواد، المادة (٣٣٠) التي نصت على أن "يختار وزير التعليم العالي بناء على اقتراح المجلس الأعلى للجامعات مستشارا لكل لجنة من لجان الاتحاد العام لطلاب مصر" والمادة (٣٢٦) "يقترح مجلس الاتحاد ترشيح اثنين من أعضاء هيئة التدريس لكل لجنة من لجان المجلس من ذوي الخبرة .... إلى رئيس الجامعة ليختار من بينهم مستشارا للجنة للعمل تحت إشراف نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب، دون أن يكون له حق التدخل في مجالس عمالها"، والمادة (٣٢٤) التي نصت على أن "يقترح مجلس الاتحاد اثنين من أعضاء هيئة التدريس لكل لجنة من لجان المجلس من ذوي الخبرة في مجال نشاط اللجنة إلى عميد الكلية أو المعهد، ليختار من بينهما مستشارا للجنة للعمل تحت إشراف وكيل الكلية أو المعهد لشئون التعليم والطلاب لتقديم الدعم والمشورة" للجان اتحاد الكلية.

على الرغم من تعديل تلك المادة في اللائحة الطلابية الجديدة, بإعطاء الاتحاد الحق في ترشيح اثنين من أعضاء هيئة التدريس لكل لجنة من لجان الاتحاد, وإعطاء عميد الكلية الحق فيإختيار أحدهم ليكون مستشاراً لكل لجنة من لجان الاتحاد, مع تحجيم دور ذلك المستشار في إعطاء الدعم والمشورة فقط, كما أن نص المادة (٣٢٤) "أعطت الحق لمجلس الاتحاد في ترشيح مستشاري لجان في اتحاد الكليات واتحاد الجامعات"؛ إلا أن نص المادة (٣٣٠) خالف ذلك، حيث أعطى للمجلس الأعلى للجامعات الحق في ترشيح مستشاري لجان الاتحاد العام لطلاب مصر, كمان أن نص تلك المادة لم يوضح دور ذلك المستشار كما وضحته المادة (٣٢٤) والمادة (٣٢٦), وهو ما يثير تخوفات من تدخل مستشاري اللجان في عملها, وممارسة رقابة على أنشطتها.

٦- تعديل صياغات مواد أفرغها من مضمونها

وضعت تعديلات على مقترح اللائحة الطلابية المعدة من اتحاد طلاب مصر, فيما أفرغها من مضمونها الأساسي على سبيل المثال المادة (٣١٨) "...... يهدف الاتحاد إلى ١.......,٢.. تمثيل الطلاب في القرارات والسياسات المتعلقة بهم والدفاع عن مصالحهم وحقوقهم وتوصيل أرائهم إلى إدارة الكلية .... من خلال حضور أمين الاتحاد أو من ينوب عنه بكافة المجالس الجامعية المنصوص عليها بالقانون بعد توجيه الدعوة إلية سواء تقدم بطلب بذلك أم لا", تم تعديل تلك المادة بإضافة جملة "بعد توجيه الدعوة إليه", وهو ما يعني أن حضور ممثل عن الاتحاد اجتماعات المجالس الجامعية يأتي بناء على رغبة تلك المجالس في حضور هذا الممثل من عدمه, بعدما كانت تلك الماده توجب على تلك المجالس حضوره الاجتماعات, إلا أن تعديل صياغة المادة جعل مشاركة الطلاب في الإدارة الجامعية حبر على الورق, ترجع لأهواء إدارات المجالس في مشاركة الطلاب في إدارة شئونهم, كما عدلت في نفس المادة بأهداف الاتحاد "التواصل مع الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني ..... بما يعود بالنفع على الطلاب وبموافقة الجهات المختصة" أنتج ذلك التعديل نفس أسلوب صياغة تعديلات اللائحة ٢٠٠٧, في وضع شرط موافقة الجهات المختصة على نشاط أو عمل يعقده اتحاد الطلاب, لإعاقة عمل الاتحادات ووضع رقابة إدارية علي أعماله, وهو ما ينذر بأنتاج نفس سياسات التعامل الإدارات الجامعية مع الاتحادات في العهود السابقة, بعد وضع اللائحة الطلابية الجديدة التي تظهر في شكلها بالإيجابية إلا أن مضمونها يعيد إنتاج السياسات القمعية نفسها.

٧- إلغاء مقترح مادة توجب إخطار مجلس الاتحاد بأسماء الطلاب المحالين لمجلس التأديب

تم حذف مقترح البند السابع بنص المادة (٣٢٧) التي كانت تنص على "وجوب إخطار مجلس الاتحاد بأسماء الطلاب المحالين إلى مجلس التأديب قبل الموعد بأسبوع, مع إعطاء الحق لأمين الاتحاد أو من ينوي حضور التحقيق مع الطالب المحال, وكانت تتعتبر إضافة هذا المقترح لنصوص اللائحة خطوة إيجابية لضمان حق الطلاب في نظام تأديبي عادل ومنصف".

ثانيا: أهم وأبرز إيجابيات اللائحة الطلابية

- عودة اللجنة السياسية مرة أخرى بعد إلغائها

حيث تضمنت المادة رقم (٣٢٢) اللجنة السياسية والثقافية داخل الجامعات المصرية ضمن لجان الاتحاديات الطلابية, تلك اللجنة التي شكل إلغاءها بموجب لائحة ١٩٧٩ اعتداء صارخا على حق الطلاب في التعبير عن آرائهم وحقهم في تنظيم أنفسهموهو ما تراه المؤسسة تطوراً إيجابياً في دعم حقوق الطلاب وحرياتهم.

خاتمة

بعد صدور قرار رئيس الوزراء بإقرار اللائحة، أقامت المؤسسة دعوي قضائية حملت رقم ٢٠٥١٧ لسنة ٦٧ أمام محكمة القضاء الإداري ضد كلاً من رئيس الجمهورية ، ورئيس مجلس الوزراء، ووزير التعليم العالي ، ورئيس جامعة حلوان لوقف تنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء، واستندت الدعوي علي عيب عدم الاختصاص وإساءة استعمال السلطة من رئيس الوزراء

لإصداره قرار لايملك سلطة لإصداره طبقاً لنص المادة (١٦٢) من الدستور التي لا تجيز لرئيس الوزراء إصدار اللوائح التنفيذية للقوانين إذا كان القانون قد منح هذا الاختصاص لجهة أو سلطة أخرى، والمنوط بوضع اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات (و التي تشمل نصوص اللائحة الطلابية) هو رئيس الجمهورية وفقاً لنص المادة (١٩٦) من القانون الأخير، وهوما يجعل من رئيس الوزراء بإصداره هذا القرار غاصباً لسلطة لا يملكها.

وتعتزم المؤسسة – بالإضافة إلي الطعن الذي قدمته – استمرار مساندتها للحراك الطلابي بالجامعات، والعمل علي دعم وتعزيز الحقوق والحريات الطلابية، والسعي من أجل تحقيق مشاركة واسعة وحقيقية للطلاب في تقرير شئونهم الخاصة.